

**قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠**  
**باعتتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١**

---

**نحن تميم بن حمد آل ثاني** أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون النظام المالي للدولة الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،

**قررنا القانون الآتي :**

**مادة (١)**

تُعتمد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ .

**مادة (٢)**

تُقدر الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ بمبلغ مقداره

(-/١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وستون ملياراً ومائة مليون ريال .

### مادة (٣)

تُقدر المصروفات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ بمبلغ مقداره (-/٣٥٩,١٩٥,٧٢٨,١٩٤) مائة وأربعة وتسعون ملياراً وسبعمائة وثمانية وعشرون مليوناً ومائة وخمسة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وتسعة وخمسون ريالاً .

### مادة (٤)

تُقدر زيادة المصروفات عن الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢١ بمبلغ مقداره (-/٣٤,٦٢٨,١٩٥,٣٥٩) أربعة وثلاثون ملياراً وستمائة وثمانية وعشرون مليوناً ومائة وخمسة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وتسعة وخمسون ريالاً .

### مادة (٥)

تقوم وزارة المالية بتمويل العجز المشار إليه في المادة السابقة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة (٣٦) من قانون النظام المالي للدولة المشار إليه .

## مادة (٦)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .  
ويعمل به من أول يناير ٢٠٢١ . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٤٤٢ هـ

الموافق : ١٠ / ١٢ / ٢٠٢٠ م